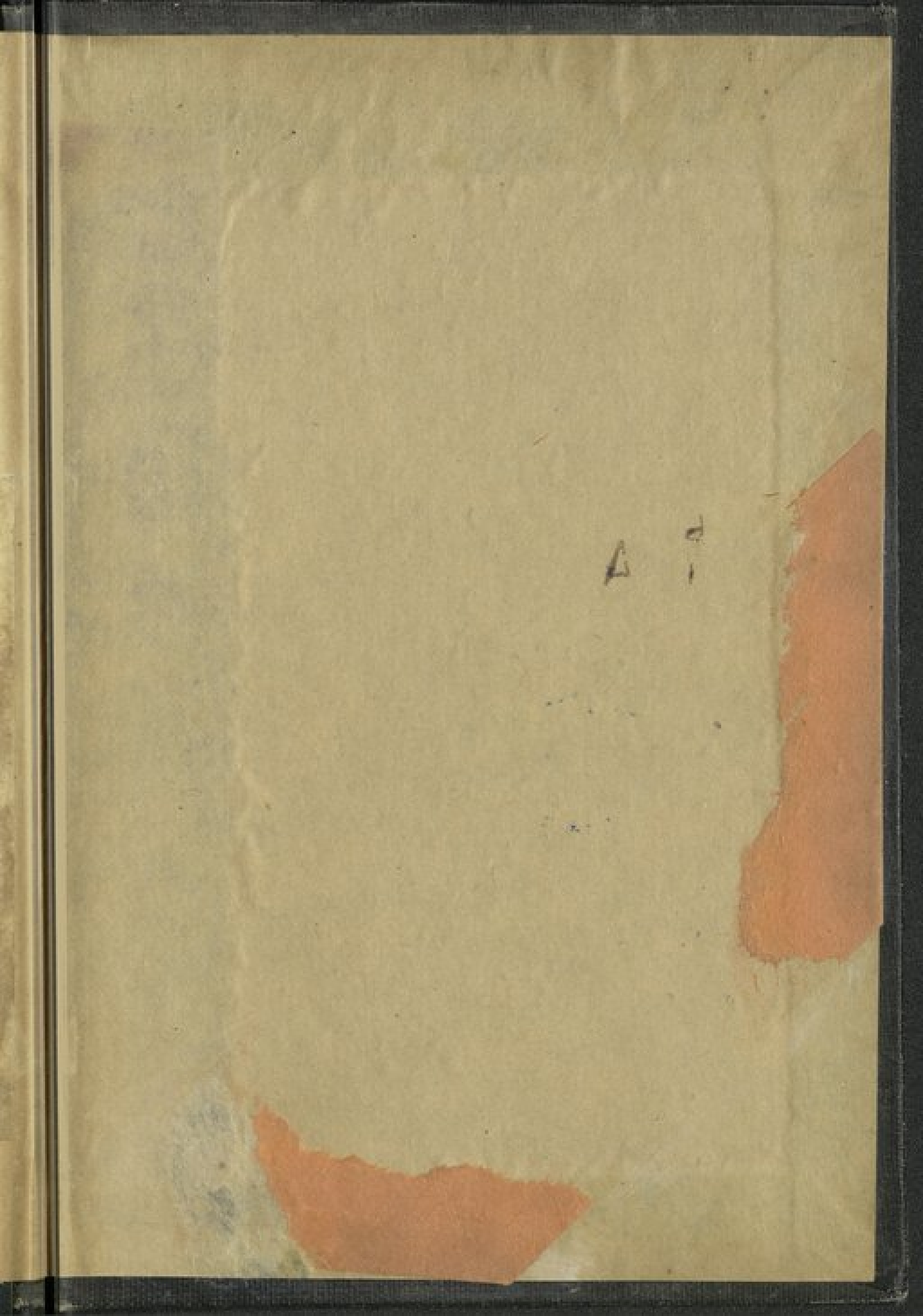
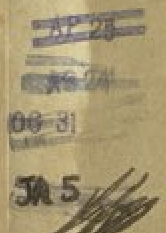
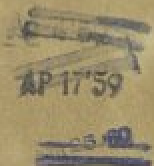
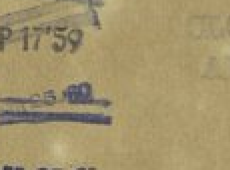
الملك عبد الله وأطماعه

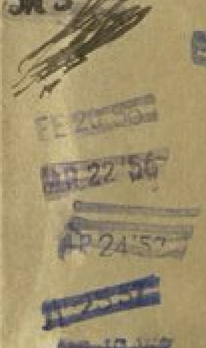
عامر

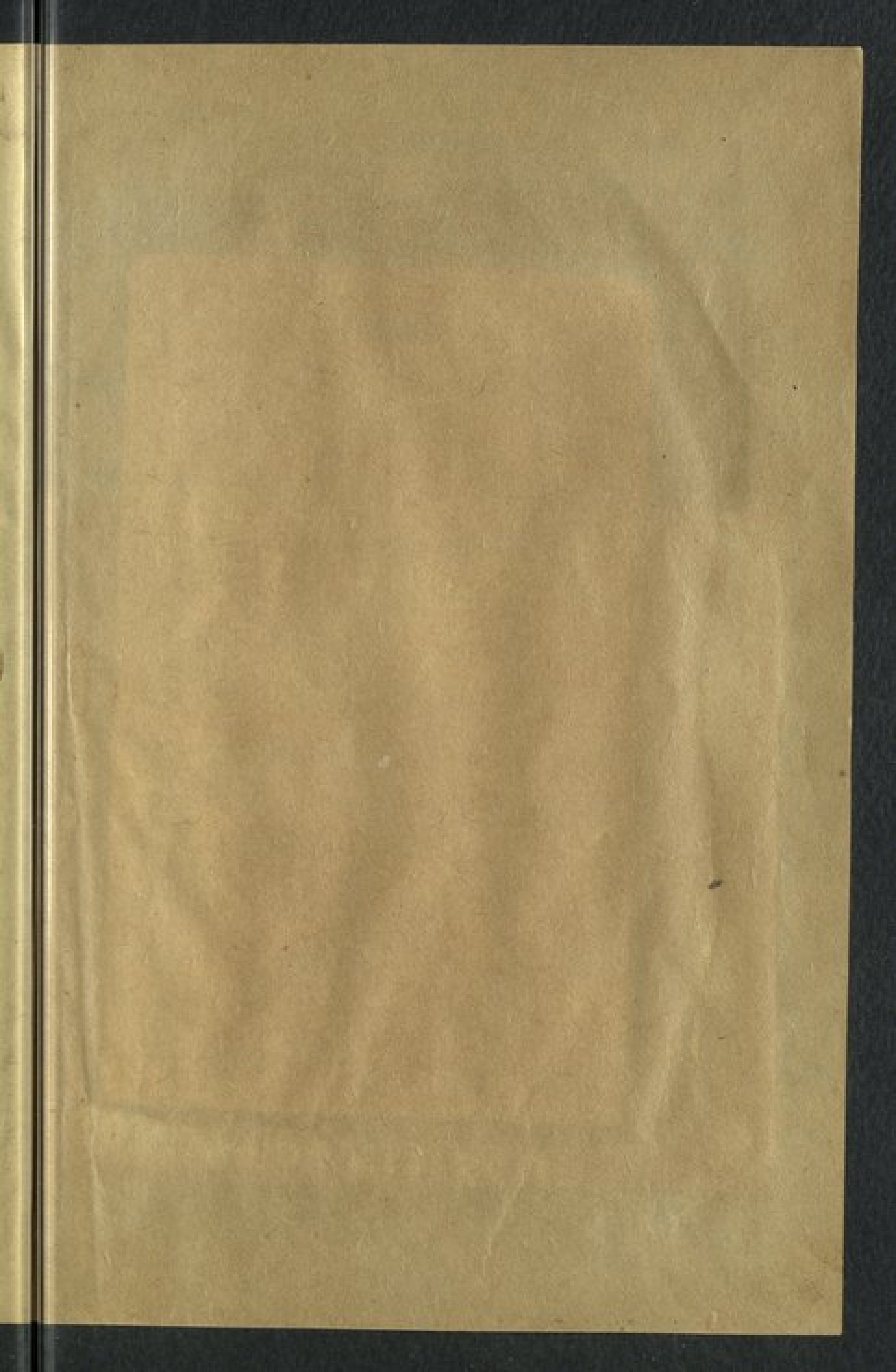












الملك عبد الله

واطماعه غير المشروعه فى سوريا وفلسطين

بقلم

محمد عبد المنعم عامر

طبعة دار الرعاية والنشر بشارع عبد العزيز عمارة الجوهرة

طبع من هذا الكتاب ٥٠٠٠

القاهرة فى ١ ربيع الاول سنة ١٣٦٨ - ١ يناير سنة ١٩٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ
عَلَى سَوَاءٍ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ

قرآن كريم

اهـــداء ...

إلى الذين عرفوا معنى الحرية فأراقوا دماءهم فى سبيلها ......

إلى الذين بذلوا أموالهم وأرواحهم فى سبيل حق مسلوب ....

إلى الذين عرفوا معنى الوفاء فكانوا ضحية الشهوات والأهواء ...

إلى الذين خانوا دينهم وقومهم ووطنهم فى سبيل أطماعهم عسى أن يكون لهم موعظة وذكرى ....

اليهم جميعا أهدى هذا الكتاب .

المؤلف



شرق الأردن

كيف أنشأها الانجليز؟

زار الأمير عبد الله بن الحسين القاهرة فى إبريل سنة ١٩٢٠ وقابل اللورد اللنبي المندوب السامى البريطانى فى مصر لمباحثته بشأن توليته ملكا على العراق بناءا على ما قرره المؤتمر العراقى المنعقد بدمشق فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠، ولكن اللورد اللنبي وأقطاب الانجليز بالقاهرة ردوه عن طلبه معتذرين، على أنه ما كاد يصل إلى مكة ويتقلد منصبه القديم وزيرا للخارجية والده الملك حسين حتى قام بينه وبين والده خلاف أدى الى مغادرته مكة الى معان التى كانت جزءاً من الأراضى الحجازية فوصلها فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ بعد سقوط حكومة أخيه فيصل فى الشام وهزيمة العرب فى معركة ميسلون.

وقد كان الجيش العربى الذى حارب الترك يضع يده على البلاد الواقعة شرقى نهر الأردن عندما جلا الترك عن تلك المنطقة سنة ١٩١٨، وأنشأ له حكومة تابعة لحكومة دمشق أيام الحكم الفيصلى، وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ تم الاتفاق بين الانجليز والفرنسيين على جلاء القوات البريطانية عن المنطقة الفرنسية طبقا لمعاهدة سايكس — بيكو السرية، وقد كانت المنطقة الواقعة شرقى نهر الأردن ضمن المنطقة الدولية التى نصت عليها تلك المعاهدة، ولكن الانجليز أبوا الجلاء عنها فظلت تحت أيديهم. ورأى الانجليز — بسقوط العرش الفيصلى — أن الفرصة سانحة لتحقيق أطماعهم

السياسية والعسكرية فى تلك المنطقة، فأرسل السير هربرت صموبل المندوب السامى البريطانى فى القدس برقية إلى الملك فيصل فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ عندما كان الأخير يتأهب للسفر إلى أوروبا قال فيها :

(أريد أن أبلغكم أنه بعد حوادث دمشق التى حدثت فى الشهر الماضى زارنى بعض مشايخ شرق الأردن وطلبوا إنشاء إدارة بريطانية، ووردتنى رسائل من عندهم ومن بعض أعيان السلط بهذا المعنى ، ولما كان الإتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبى خط سايكس — بيكو فى منطقة النفوذ البريطانى لا الفرنسى فالحكومة البريطانية تميل فى هذه الحالة إلى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة أهل شرق الاردن على تنظيم حكومتهم ، ووسائل الدفاع عنها ، ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوباً لمقابلتى فى السلط يوم السبت القادم للمشاورة فى الامر)

وسافر السير هربرت صموبل إلى شرق الاردن وألقى خطبة طويلة على شيوخ البلاد فى دار الحكومة بالسلط فى ٢١ أغسطس قال فيها :

(زارنى فى القدس على أثر حوادث دمشق الاخيرة عدد كبير من المشايخ والاعيان من شرق الاردن وتلقيت رسائل من سواهم ومن بعض أعيان السلط وقد طلبوا منى أن أوسع نطاق الادارة البريطانية حتى تشمل بلادهم، ولا يخفى عليكم أن الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اتفقتا من مدة طويلة على أن هذه البلاد داخلة فى منطقة نفوذ بريطانيا ، وغير داخلة فى منطقة النفوذ الفرنسى وقد تلقيت من أيام تلغرافاً من لندن جاء فيه أن الحكومة الفرنسية جددت عهدها بأنها لا تنوى التعرض لأمور هذه

الجهات بوجه من الوجوه . ولما كانت الحكومة الفرنسية قد وطدت نفوذها فى دمشق فمن الضرورى فصل هذه الجهة عن حكومة دمشق . ورب قائل يقول : وما نوع المساعدة التى تساعدكم بها بريطانيا ؟ فأقول ، أنها لا تنوى أن تدخلكم فى النظام الحالى لحكم فلسطين بل تنشىء لكم إدارة منفصلة عن فلسطين تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم ، وترسل نفراً من الضباط السياسيين تختارهم من العادلين الخبيرين بأعمال الإدارة والذين يعرفون الأهالى واللغة العربية ، وبعضهم تعرفونهم حق المعرفه ، فيقيمون فى المدن الكبرى فى هذه الجهات ، ويساعدونكم فى تنظيم أمور الدفاع إذا هاجمكم مهاجم من الخارج . . .

وتطلق حرية التجاره مع فلسطين ، ويمون أهل البلاد الواقعة شرق الأردن بالبترول والارز والسكر وغيرهما من الحاجيات كما يمون أهل فلسطين بها ، وتطلب منكم أن تمنعوا اصدار هذه الأشياء التى هى قليلة فى العالم إلى البلدان الأخرى . . .

أما الموظفون الذين يشتغلون بأعمال الحكومة تحت إدارة العدد اليسير من الضباط البريطانيين فيعين من أهل هذه البلاد كل من يمكن تعيينه منهم ولا يكون عندهم تجنيد اجبارى ، ولسنا ننوى نزع سلاحكم ولكن لا يسمح بنقل الأسلحة إلى فلسطين طبقا لما هو متبع الآن ، فاذا كنتم ترغبون فى مساعدة البريطانيين لكم فهذا خير شكل للمساعدة .

وسيكون فى رأس التعليمات العمومية التى تصدرها الحكومة البريطانية للضباط فى هذه الجهات هى مساعدة الأهالى ليحكموا أنفسهم والمحافظة على مبادىء النزاهة والعدل التى هى شارات الحكم البريطانى فى جميع أنحاء

العالم ، وأساس الحكم الحسن الصحيح ، وعسى أن تكون نتيجة هذا الاجتماع رفاهية ورخاء لبلادكم التي أسأل الله القادر على كل شيء أن يسبغ عليها وعلى سكانها البركات) !!

بهذا البيان تفرق الجمع وعاد المندوب السامى إلى القدس ، وتم وضع البلاد تحت الحماية البريطانية فى شكل حكومات منفصلة يشرف على كل منها مستشار بريطانى ، فكانت حكومة عجلون ومستشارها الميجر سمرست وحكومة السلط وعمان ومستشارها الكابتن برنتن ، وحكومة الكرك ومستشارها المستر كركبرايت ، وقد كان ذلك الانقسام سببا فى زيادة الفوضى وانتشارها فى البلاد مما جعل شيوخ عجلون يطالبون بتوحيد حكومة مستقلة لجميع البلاد ، وتم لهم عقد معاهدة (أم قيس) بينهم وبين الميجر سمرست فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد جاء فى الرد البريطانى على مطالبهم ما يأتى :

١ — نوافق على انشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانيا

٢ — طلبكم أميرا عربيا لهذه الحكومة فهذا الطلب سيتخابر به فخامة المندوب السامى ليسعى لتحقيقه لدى جمعية الأمم .

٣ — بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة فهذا الطلب سيقدم إلى المندوب لسامى ويصادق عليه بعد استشارة أهل الكرك والسلط .

٤ — لاعلاقة البته بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين .

٥ — منع الهجرة الصهيونية ومنـــع بيع الأرضى لليهود عائد الحكومة البلاد .

٦ — توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطنى لهذه البلاد وزيادته عند اللزوم إذا وافق عليه أهل السلط والكرك .

٧ — لاتوجد فى الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح . أما إذا أرادت الحكومة الوطنية ذلك فى المستقبل فالأمر لها .

٨ — لايكون تسليم أى فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين إلى هذه المنطقة تبادلا ولا يطالب أحد الأهالى بجرم سياسى سابق أو خلافه .

٩ — تكون التجارة حرة بين هذه المنطقة وفلسطين وتجرى المخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقى الحكومات المجاورة لها ، وستعطى حقها من إيرادات الجمارك . وقد يمكن أخذ جانب منها لوفاء الدين العام

١٠ — سيكون الخط الحجازى بين درعا — سمخ تابعا لحكومة الشام ، أما بين درعا — المدينة فقيد المذاكرة .

١١ — للحكومة الوطنية الحق فى اتخاذ أى شعار كان .

١٢ — تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحلية بثمن حسب اللزوم .

وقد كانت تلك الاسس التى قامت عليها هذه الحكومة سببا فى انتشار الفوضى مما أقلق الأنجليز الذين كانوا يحتلون فلسطين ، كما أزعج الفرنسيين وهم فى سوريا لم ينعموا بعد بنصرهم على العرب فى معركة ميسلون الشهيرة

الامير عبدالله بن الحسين

ذكرنا أن الأمير عبدالله بن الحسين وصل الى معان فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد كان الملك فيصل قد بدأ رحلته الى أوروبا ووصل لندن فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبدأ محادثاته مع رجال السياسة وأقطاب الانجليز التى كانت تدور حول حوادث العراق والشام ، ورأى الانجليز ترضية للملك حسين وأولاده الذين ناصروهم وشدوا أزرهم فى الحرب الكبرى أن يوافقوا على تولية فيصل عرش العراق وتقليد الأمير عبدالله امارة شرق الاردن ، وأرسل المستر تشرشل وزير المستعمرات تعليماته إلى ممثلى الانجليز بالشرق الأوسط للبدء فى تنفيذ هذين المشروعين ، كما بدأ يستعد للسفر الى القاهرة للنظر فى اتمامهما .

وعاد الملك فيصل من لندن إلى مكة، ثم غادر جدة مزودا بخطاب من والده الى العراقيين فوصل البصرة فى ٢٣ يونية ، ونودى به ملكا على العراق فى ١١ يوليه سنة ١٩٢١ ، وكان ذلك تنفيذا للجزء الأول من محادثاته فى لندن . أما الأمير عبدالله فقد بقى فى معان ينتظر ما تأتى به الاقدار.

وقد علم شيوخ وأهالى مقاطعة شرق الاردن بمقدم الأمير فاحتفلوا به وبالغوا فى حسن استقباله والترحيب بمقدمه ، ووبر المستر تشرشل بوعده مع الملك فيصل فوصل القاهره فى ٩ مارس سنة ١٩٢١ بينما كان الأمير عبدالله قد وصل الى عمان فى ٨ مارس حيث استقبله هناك المستر كركبرايت المعتمد البريطانى، وأقامت له بلدية المدينة حفلة خطب فيها كثير من المتحمسين

له ، وقد خطب الأمير عبدالله فى هذا الحفل فقال :

(ان الله لايتركم ولا يتخلى عنكم ، ولا يزال فيصل يجاهد من أجل مجدكم وبلادكم ، وله فى الغرب أصدقاء لهم نفوذ ، وهم يسعون فى تحقيق أمنيته وأمنيتكم . . . يطلب منى فى هذا الموقف الشيخ كامل القصاب — أحد خطبائكم — العهد ، فاعلموا أنه ماجاء بى الا حميتى ، وما حمل والدى من العبء الثقيل فأنا أدرك الواجب ولو كان لى سبعين نفسا لبذلتها فى سبيل الأمة ولما عددت أننى فعلت مايذكر) !!

وغادر الأمير عبدالله عمان فى ٢٨ مارس الى القدس لمقابلة المستر تشرشل الذى كان فى طريقه اليها من القاهرة ونزل ضيفا على دار الحكومة . ووصل المستر تشرشل الى القدس يوم ٢٨ وابتدأت محادثاتهما الرسمية ، وتم الاتفاق بينهما على القواعد التى تبنى عليها الإماره الجديدة وتتلخص فى الآتى :

١ — تؤسس حكومة عربية وطنية فى شرق الأردن برئاسة الأمير عبدالله بن الحسين .

٢ — تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا اداريا تاما .

٣ — تساعد بريطانيا حكومة شرق الاردن ماديا لتوطيد الأمن فيها .

٤ — تسترشد حكومة شرق الاردن برأى مندوب بريطانى يتخذ عمان مقرا له .

٥ — تجب المحافظة على حدود سوريا وفلسطين من أى اعتداء .

٦ — تنشىء الحكومة البريطانية مركزين للطيران فى عمان والجيزه

٧ — تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الامير عبدالله والفرنسيين فى سوريا .

وعاد الأمير عبد الله (أمير شرق الأردن) إلى عمان عاصمته الجديدة للبدء فى العمل على ضوء الأسس والقواعد السابقة .

شرق الاردن تحت الانتداب

قدمت بريطانيا صك الانتداب لفلسطين الى جمعية الأمم وأرسلت مذكرة رسمية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ قالت فيها :

(تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الأمم وفقا لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ما يأتى :

لا طبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطينى فى القطر المعروف بشرق الاردن التى يشمل جميع المقاطعات الواقعة الى شرق خط يمتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى غرب مدينة العقبة مارا بمنتصف وادى عربه والبحر الميت ونهر الاردن حتى المنطقة التى يلتقى بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية .

والمواد الملغاه هى :

١ - الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب ، والمواد الثانية والرابعة والسادسه والسابعة ، والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ والمواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ وفى تطبيق نظام

الانتداب على شرق الازدن تقوم حكومته بالاعمال التى تقوم بها حكومة فلسطين فى فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة .

٢ — تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التى تقع على عاتقها فى تطبيق نظام الانتداب على شرق الاردن وتتكفل بأن الشروط التى توضع لادارة ذلك القطر وفقا للمادة ٢٥ لا تكون بأية وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التى لم يشر إلى عدم تطبيقها هذا القرار)

شرق الاردن
والمفاوضات مع الانجليز

سارت شرق الاردن على السياسة التى رسمها الانتداب ، وأنشأ اميرها ادارة أضفى عليها شكل الحكومات ، وانشأت الحكومة البريطانية من بعض سكان هذه البلاد من الجركس والاعراب قوة عسكرية تنفق عليها من خزانتها واسمها يدل على حقيقتها اذ أسمتها (الفيلق العربى فى الجيش البريطانى) يقودها ضابط فى الجيش البريطانى ويعاونه فريق من الضباط الانجليز ، وقد اشتركت هذه القوة مع الجيش البريطانى فى احتلال فلسطين وفى قمع ماقام من ثورات ، ومازالت تبعيتها للانجليز كما كانت حتى الآن . وقد اراد الامير عبدالله عقد معاهدة جديدة مع الانجليز فسافر مع رئيس وزرائه الى لندن وزارها زيارة رسميه فى ١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ودارت محادثات بينهم وبين السير جلبرت كليتون مندوب وزارة

المستعمرات ، ولكنها بقيت معلقة حتى دارت بين الفريقين مفاوضات أخرى كان غرضها تحديد كيان هذه الامارة من وجهة نظر الحقوق الدولية وتم التوقيع على معاهده القدس (١) فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وهذا نصها :

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب أؤتمن عليه فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٢ صلاحية فى الاقليم المشمول بذلك الانتداب

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد أنشأ حكومة فى ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعد للاعتراف بوجود حكومة مستقلة فى شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الاردن على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية فى موقف يؤدى معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الاردن أن يعقدا اتفاقا لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين.

عن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند الفيلد مرشال بلومر

عن صاحب السمو امير شرق الاردن حسن خالد باشا ابو الهدى

الذين بعد أن تبادلا تفويضهما التأمين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على مايأتى .

---

(١) كتاب الثورة العربية الكبرى

المادة ١ — يوافق صاحب السمو الامير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الاردن معتمد بريطانى يعمل بالنيابة عن المندوب السامى لشرق الاردن وعلى أن تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطانى والمندوب السامى السالفى الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطانى وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن ويهيء صاحب السمو الامير محلا لاقامة البريطانيين من موظفى المعتمد البريطانى .

المادة ٢ — سلطتى التشريع والادارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدبا على فلسطين يتولاهما فى هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التى يعينها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسى وأى تعديل يطرأ عليها يكون بموافقته صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة (فلسطين) فى سائر مواد هذا الاتفاق - مالم ترد معرفة على وجه آخر - تعنى ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربى مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعودا فى منتصف وادى عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم فى منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية

المادة ٣ - يوافق سمو الامير على أن لا يعين فى شرق الاردن - مدة

الاتفاق الحاضر - موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على على هذا المنوال فى حكومة شرق الاردن وشروط استخدامهم باتفاق على حده

المادة ٤ - يوافق صاحب السمو الامير على أتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزمات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى أن لاتقبل أو تسن فى شرق الاودن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .

المادة ٥ - يوافق صاحب السمو الامير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التى تسدى اليه عن طريق المندوب السامى لشرق الاردن فى جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية وكذلك فى جميع الامور الهامة التى تمس الالتزمات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن . .

ويتعهد سمو الامير أن يتبع فى شرق الاردن فى الادارة المالية وموارد الحكومة طريقة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأمورها الماليه .

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذه لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك على أن لايغير طريقة مراقبة الاموال العامة فى شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ - يوافق صاحب السمو الامير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية فى قانون الميزانية السنوى وفى أى قانون من الانواع التالية وهى :

(١) أى قانون يمس نقد شرق الاردن أو له صلة باصدار أوراق نقدية (بنكنوت)

(٢) أى قانون يفرض رسوما متفاوتة .

(٣) أى قانون يمكن أن يجعل الاشخاص المنتمين إلى جنسية أى دولة من جمعية الامم أو إلى أية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على أن يضمن لها نفس الحقوق التى كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً فى العصبة المذكورة - خاضعين أو مستهدفين لاى نقد أصلية لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين أو الذين ينتمون إلى جنسية أية دولة أجنبية .

(٤) أى قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير أو على إنشاء مجلس وصاية .

(٥) أى قانون يمنح نفسه فيــه أى أرض أو مال أو هبة أخرى أو عطية .

(٦) أى قانون يمكن أن يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الادن .

(٧) أى قانون يختص بحق المحاكم المدنية فى القضاء على الاجانب .

(٨) أى قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل أحكام القانون الاساسى .

المادة ٧ - لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن أى حاجز جركى مالم يقع اتفاق بين البلدين والتعريفة الجركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجركية المفروضة على قسم البضائع الداخلية إلى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن ثم تدخل شرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلى ولكن يحق لحكومة فلسطين أن تحجز من المبالغ التى تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجركية التى تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التى تدخل شرق الاردن من أقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلى .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن فى الموانىء الفلسطينية من التسهيلات ماتلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ - لاتوضع عقبة فى سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة فى الجمارك أو لمقاصد أخرى مادام ذلك يتفق مع مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ - يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ مايمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب وستدرج هذه الشروط فى اتفاق على هذه يبلغ إلى مجلس جمعية الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبى أمام محكمة أردنية من غير موافقة وصاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .

المادة ١٠ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة فى شرق الاردن ويمكن أن ينشىء وينظم ويراقب فى شرق الاردن قوات مسلحة تكون فى رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير فى صيانة السلام والنظام .

ويوافق صاحب السمو الامير على أنه لاينشىء ولايحتفظ فى شرق الاردن وأن لايسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأى قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ - يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذى يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات البلاد - تستمر شرق الاردن عند نفاذ هذا الاتفاق أن تحمل سدس تكالف قوة لشرق الاردن وتتحمل كذلك - طالما تسمح موارد البلاد المالية فرق الزيادة مابين تكالف القوات البريطانية المرابطة فى شرق الاردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة فى بريطانيا العظمى فى الدرجة التى تعتبر هذه القوات - فى نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة فى شئون شرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ - ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات

العادية للإدارة التى تتفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها أى انفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تعضيدا لواردات شرق الأردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة فى شرق الأردن إلى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ - يوافق صاحب السمو الامير على أن تتخذ وتسن جميع القوانين أو الأوامر والانظمة التى يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بأمر المادة العاشرة وأن لا تقبل ولا تسن فى شرق الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصدم فى رأى صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة .

المادة ١٤ - يوافق صاحب السمو الامير أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الحكم العرفى فى جميع شرق الاردن أو فى أى جزء منها وأن يعهد بإدارة ذلك الجزء أو تلك الاجزاء التى قد توضع تحت الحكم العرفى فى شرق الاردن إلى ذلك الضابط الذى قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية ويوافق صاحب السمو كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند إعادة الحكومة المدنيه - يبرىء فيه القوات المسلحة المحتفظة بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة أى تصرف أو تقصير وقع خلال الحكم العرفى .

المادة ١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التى يحتفظ بها أو يرقبها صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الاردن ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفه فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر شاملة للمدنين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها

المادة ١٦ - يتعهد صاحب السمو الامير بأن يقدم فى كل حين كل تسهيلات لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال اللاسلكى والخطوط البرية لمصلحتى البرق والتليفون وحق مد خطوط برية - لنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها .

المادة ١٧ - يوافق صاحب السمو الامير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية فى جميع الشئون المختصة بالامتيازات واستثمار المواد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ - ما من أرض فى شرق الاردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة أية سلطة أجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من إتخاذ ماقد يكون ضروريا من التدابير لإقامة ممثلين أجانب ولتنفيذ أحكام المواد السالفة .

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الامير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية مؤقته إلى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولاشيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حينا بعد حين فى نصوص هذا الاتفاق بقصد أى تنقيح قد يلوح أنه مرغوب فيه فى الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ - لقد صيغ الاتفاق الحاضر فى لغتين الانجليزية والعربية مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين وآخرين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وإنما عند الاختلاف بينهما فى تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر فى القدس فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨

(بلومر) (حسن خالد ابو الهدى)

وقد تم وضع دستور البلاد فى ١٦ ابريل سنة ١٩٢٨ أى أنه لم يصبح لامارة شرق الاردن وجود وكيان معروف إلا منذ ذلك التاريخ .

وقد استنكر كثير من الوطنيين هذه المعاهدة واحتجوا عليها ، واضطر كثير من هؤلاء الى تكوين لجنة تطالب بحقوق البلاد الدستورية الكاملة ، ولم تستطع تلك اللجنة مباشرة نشاطها فى شرق الاردن فاضطرت لاتخاذ دمشق مقرا لها ولزعمائها .

هذا وقد حاول الامير عبدالله تعديل تلك المعاهدة فسافر إلى لندن فى يونيه سنة ١٩٣٤ ولكن لم تسفر رحلته عن نتائج يرضى عنها الوطنيون .

معاهدة سنة ١٩٤٦ واعلان الملكية

سافر الامير عبدالله على رأس وفد الى لندن فى مارس سنة ١٩٤٦ لمفاوضة الحكومة البريطانية بشأن تعديل المعاهدة السابقة مع بريطانيا ، وقد انتهت محادثاته بعقد معاهدة لندن فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ واشتملت هذه المعاهده على مواد سياسية ونصوص عسكرية . أما أهم المواد السياسية فهى :

أولا - اعلان استقلال شرق الاردن وتوفير أسباب الصداقة والسلامة الدائمة بين بريطانيا وحكومة شرق الاردن .

ثانيا - تبادل التمثيل السياسى بين الدولتين .

ثالثا - لا تتخذ احدى الدولتين موقفا مع دولة ثالثة يتعارض مع الصداقة المتبادلة بين الدولتين

رابعا - تقع مسئولية المحافظة على النظام على عاتق حكومة شرق الاردن

خامسا - تأييد طلب شرق الاردن للانضمام إلى عضوية هيئة الامم المتحدة .

اما النصوص العسكرية فى هذه المعاهدة فهى :

اولا - تبادل المساعدة فى حالة الحرب بما فى ذلك تعهد شرق الاردن بمنح جميع وسائل النقل والمواصلات لبريطانيا .

ثانيا - تقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لحماية أنابيب البترول الحيوية التى تمتد خلال شرق الاردن من كيركوك فى العراق الى حيفا بفلسطين

ثالثا - تقدم بريطانيا التسهيلات اللازمة لتدريب قوات شرق الاردن العسكرية بناء على رغبة شرق الاردن

وبناءا على هذه المعاهدة اتخذ الامير عبدالله لنفسه لقب الملوك وأسمى هذه البلاد (المملكة العربية الهاشمية) وذلك عقب عودته من لندن وبدأ فى تنفيذ احكام المعاهدة وان كان زعماء الاستقلال المبعدين فى سوريا قد استنكروها واعلنوا رفضها . على أن أن العالمين بسير الامور فى شرق الاردن والسوريين على وجه الخصوص قد عجبوا لتلقيب الملك عبدالله وتتويجه على قطعة أرض جرداء يسكنها نحو ثلث مليون اكثرهم من الرعاة ومواردها قليلة الى أقصى الحدود وفهموا مايقصده من توسع يتفق وما أضفاه من اسم على قطعة من صميم الصحراء وما ذلك الا بتحقيق حلم بانشاء سوريا الكبرى التى تضم فلسطين وشرق الاردن وسوريا ولبنان وهو نفس مايريده الانجليز ويساعدون عليه ليمتد نفوذهم على جميع هذه الاقطار .

تعديل معاهدة

شرق الاردن مع الانجليز

سافر الوفد الاردنى إلى لندن فى يناير سنة ١٩٤٨ لتعديل المعاهدة السابقة وبدأت المحادثات بين الانجليز والوفد الاردنى الذى يضم توفيق ابو الهدى باشا وفوزى الملقى باشا والامير عبد المجيد حيدر ولم يستطع الوفد الاردنى إبرام أى اتفاق بناء على تعليمات الملك عبد الله ، وذلك عندما ثار العراقيون على المعاهدة التى وقعها صالح جبر مع المستر بيفن فى بورتسموث والتى ذهب ضحيتها الكثيرون واضطر البرلمان العراقى لعدم اقرارها ، وقد عاد الوفد الاردنى الى عمان يحمل مشروع المعاهدة لعرضه على المجلس النيابى الاردنى لاقراره . وقد أقر المجلس تلك المعاهدة وتم توقيعها فى عمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ من توفيق ابو الهدى باشا رئيس وزراء شرق الاردن والسير الكسندر كركبرايد وزير بريطانيا المفوض فى عمان ، ولما كانت هذه المعاهدة لها أهمية خاصة بالنسبة لشرق الاردن وللدول العربية كلها فنحن ننشرها كاملة فيما يأتى :

(المادة الاولى - يدوم سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية . ويستمر تحالف وثيق بين الفريقين الساميين المتعاقدين توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وصلاتهما الحسنة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن لا يقف تجاه البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية - إذا نشأ نزاع بين أى من الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثه ونتج عنه وضع قد يؤدى إلى خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان معا للنظر فى تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الامم المتحدة ولأية التزامات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الثالثة - إذا أشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب رغم أحكام المادة الثانية فى هذه المعاهدة فعلى الفريق السامى المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً الى مساعدته كاجراء للدفاع الاجماعى بشرط التقيد دائما بأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة . وفى حالة خطر أشتباك عدائى مداهم يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً بالتشاور مع بعضهما حول الاجراءات الضرورية للدفاع .

المادة الرابعه - ليس فى هذه المعاهدة مايرمى إلى الاخلال أو يخل بأى حال من الاحوال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى تترتب على أى من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقا لميثاق الامم المتحدة أو وفقا لاية اتفاقيات دولية مرعية وعهود أو معاهدات .

المادة الخامسة - ان المعاهدة الحاضرة التى يكون الملحق جزءاً متمما لها تحل محل معاهدة التحالف الموقعة فى لندن فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ مع ملحقها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما تبودل فى عام ١٩٤٦ متعلقا بذلك على شرط أن تستمر المادة ٩ من المعاهدة المذكورة

المتعلقة باتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية نافذة المفعول وفقا للنصوص والتعديلات الواردة فى الرسائل المتبادله فى هذا اليوم .

المادة السادسة - اذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة فيحال على محكمة العدل مالم يتفق الفريقان على شكل آخر للتسوية .

المادة السابعة - تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الابرام الذى سيتم فى لندن بأسرع ما يمكن وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفى أى وقت كان بعد مرور خمسة عشر سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة سيقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما بالمفاوضة من أجل تعديلها على أساس ضمان استمرار التعاون بين الفريقين الساميين المتعاقدين فى الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفض مدة الخمسة عشر سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقا للمادة (٤٣) من ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء هذه المدة .

وإذا لم تعدل هذه المعاهدة فى ختام العشرين سنة تظل نافذة المفعول إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين الآخر بالطرق الدبلوماسية اخطارا بالانتهاء)

أما ملحق هـــذه المعاهدة والذى يعتبر متمما لها فيقع فى سبعة مواد وينص على أنه :

« فى حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب أو تعرضه لتهديد عدائى يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق

الآخر لجاب مايلزم من قواه المسلحه بأنواعها إلى أراضيه أو الأراضى التى بتصرف ... ويقدم كل فريق للآخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما فى ذلك استعمال وسائل النقل وخطوط المواصلات بالشروط المالية التى يتفق عليها ،

« يدفع صاحب الجلالة البريطانية إلى صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية جميع التكاليف التى قد تتحملها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات وفقا الفقرتين (ج) ، (د) من المادة الأولى من هذا الملحق(١)

« يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لسفن اسطول جلالته البريطانية بأن تزور موانئ المملكة الاردنية الهاشمية فى أى وقت على أن يعطى التبليغ بذلك إلى حكومة شرق الاردن »

مشروع سوريا الكبرى

أشاع الملك عبدالله وأعوانه عقب أن نودى به ملكا على شرق الاردن أنه يريد أن يحيي الدولة السورية لتكون دولة مستقلة تحت تاجه وكثرت الدعايات حول هذا المشروع الخطير ، وقد عمل زعماء العرب على محو هذه الفكرة نهائيا - أو ارجائها على الاقل اثناء بحث مشكلة فلسطين - من ذهن الملك عبدالله ولكنه كان يصر فى كثير من الحالات على التحفظ الشديد فى أحاديثه عن هذا الموضوع . وقد نشرت جريدة الشرق اللبنانية أن الملك عبدالله دعى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦ أحد أقطاب اللبنانيين

---

(١) لم يتسع المجال لنشر هذا الملحق كاملا فاكتفينا بذكر بعض الفقرات الهامة .

بصفة خاصة وصرح له (بأن مشروع سوريا الكبرى يجب ان ينفذ فى الحال ، وانه لاتقوم الآن أية عقبة فى سبيل أرتقائى عرش دمشق ، وان مشروع سوريا لايتناول لبنان) كما صرح وزير خارجية شرق الاردن أمام مجلس الجامعة العربية بمثل هذه التصريحات ، وان لم تحو جميعا كثيرا من التفاصيل . وقد قلقت الحكومة السورية من تلك التصريحات الرسمية المتعددة ، والدعايات الخاصة ، فاجتمع مجلس النواب السورى فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلن النواب بدون استثناء تمسكهم بالنظام الجمهورى ورفضهم الانضمام أو الاتحاد مع دولة ناقصة الاستقلال والسيادة مفروضة عليها القيود السياسية والاعباء العسكرية ، وذات دستور غير ديمقراطى ، ونظام حكم بعيد عن الحرية فى ظل حكم الفرد الذي لم يبق له شبيه فى العالم ، خلافا لما تتمتع به بلادهم (سوريا) من استقلال كامل ودستور ديمقراطى صحيح ونظام جمهورى نيابى ، وحريات مطلقة . وقد أدلى السيد خالد العظم نائب رئيس الوزراء بالبيان الآتى الذى وافق عليه جميع الاعضاء دون معارض واحد :

(لقد اطلعت الحكومة على بيانات وخطب صادرة عن وزير خارجية المملكة الاردنية . ومقامات عالية رسمية فى الصحف والاحاديث بموضوع يتصل بكيان هذه البلاد وجوابا على سؤال حضرة النائب المحترم فان الحكومة تعلن فى هذا الشأن رأيها بأن فى موقف المسؤلين فى المملكة الاردنية الماثل فى خطبهم وتصريحاتهم ما يخالف القواعد المتبعة بين الدول العربية وميثاق جامعتها من وجوب احترام كل دولة نظام الحكم القائم فى الدول الاخرى . وعدم التعرض الى شئونها بما يخل بروح التعاون والوئام

التى يقوم عليها ميثاق الجامعة ، وتود الحكومة ان تبحث جوهر هذه القضية فتعلن أن سوريا مازالت منذ فجر الفكرة العربية تعمل للتقريب والاتحاد بين الاقطار العربية ، ولم تكن تفرق فى جهادها بين استقلالها وبين هذه الفكرة العزيزة على كل عربى ، ونستطيع أن نقول بكل فخر أن بلادنا كانت سباقة فى هذا الميدان ومابرحت الفكرة العربية رائدنا ومثلنا الاعلى ، ولكننا كنا ولا زلنا نريد أن تقوم فكرة الاتحاد أو الوحدة على أساس من العز والسيادة ونأبى أن تستغل هذه الفكرة السامية للانتقاص من هذا المبدأ .

لقد تعاقبت الاعوام منذ أن انفصل شرق الاردن عن هذه البلاد أثر نكبة الاحتلال سنة ١٩٢٠ ونحن نتحمل النكبات ونقدم الاضاحى فى سبيل الحرية إلى أن أذن الله بالفرج وتمتعت سوريا بالاستقلال والسيادة كاملين ، وتحررت من كل قيد ودخلت فى هيئة الامم المتحدة ، واجتمعت مع الدول العظمى تشترك على قدم المساواة فى المؤتمرات الدولية وكان آخر ماأحرزته فى الميدان العالمى الدولى دخولها فى مجلس الامن واعتلاؤها مكانا مرموقا فى تلك المنطقة بفضل مؤازرة الدول العربية وتأييد سائر الدول ، وعلى ذلك فان سوريا لاترغب فى اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة أو يكون منتقصا لما حصلت عليه من الحقوق والميزات التى تتمتع بها الدول صاحبة السيادة ، وعلى غير الاساس الذى اختارته البلاد لها شرعة ومنهاجا اذ أقرت الجمهورية دستورا لها عن طريق مجلسها التأسيسى منذ زهاء عشرين عاما ، وهى مازالت حريصة على نظامها الجمهورى لاترضى عنه بديلا . ولاشك فى أن مجلس الامة السورية يؤيد سياستنا

هذه المستوحاة من خطاب حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية فى هذا المجلس فى العام الماضى والقائمة على التمسك بالنظام الجمهورى وتوثيق صلات الود والتعاون بين الدول العربية ودفع كل ما يمكن أن يحمل بين طياته من طغيان صهيونى)

على أن دعايات الملك عبد الله وحكومة شرق الاردن لم تكف عن الترويج لهذه الحركة ، ورأى وزراء خارجية الدول العربية أن من الخير فى تلك الظروف اعتبار مسألة سوريا الكبرى منتهية ، وأصدرت الجامعة العربية قراراً بتأييد هذا الرأى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ . على أن الترويج والدعايات لم تقف بعد قرار الجامعة العربية ، وتساءل الكثيرون عن موقف الحكومة المصرية فى هذا الشأن وهى التى تتزعم الجامعة العربية فأصدر وزير الخارجية المصرية تصريحا قال فيه :

(لمناسبة ما أثير أخيرا بشأن مسألة سوريا الكبرى وما صدر من بيانات مختلفة فى موضوعها ، ترى حكومة جلالة الملك أن الخير كله فى احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها الذى ارتضاه الجميع والذى قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منضمة إليها ، وقد سبق أن اصدر مجلس الجامعة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ قراراً أيد فيه رأى وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ٢٨ منه باعتبار مشروع سوريا الكبرى مسألة منتهية وأكد بصورة اجماعية تعهد الجميع باحترام الميثاق والعمل على تنفيذه نصا وروحا . وتعلن حكومة جلالة الملك استمساكها بعهد الجامعة والقرار المشار إليه ، وقد لمس العرب بجامعة الدول العربية - بفضل تضامنها - ما فى ذلك من أثر جدى فى صيانة مصالحها وضمانة سلامتها

وبهذه الطريقة وحدها تحفظ الحقوق وتصان ، وتسد على الطامعين فرصة الوصول إلى مآربهم وتفريق كلمة العرب وصدع البناء الذى طالما جاهدوا فى سبيل تشييده)

وقد كثرة الاجتماعات فى ذلك الوقت بين زعماء سوريا ولبنان ، وأخذت طوائف الشعب تتوافد على القصرين الجمهوريين فى دمشق وبيروت ، وعقد النواب السوريون اجتماعا بالقصر الجمهورى فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ووضعوا مذكرة اعتبروها ميثاقا وطنيا وذلك بعد البيان الرسمى الذى اذاعه الملك عبد الله فى أوائل شهر أغسطس وهذا نص تلك المذكرة التاريخية :

(نحن نواب الامة السورية الموجودين الآن فى دمشق نؤيد ماصدر فى بلاغ عن رئيسى الجمهورتين السورية واللبنانية من استنكار البيان الذى أذاعه الملك عبد الله فى ٤ أغسطس لتقييد سوريا ولبنان بما قيد به شرق الاردن من قيود غلت من استقلاله وفتح ثغرة فيها للأطماع الاستعمارية والصهيونية التى اجمعت الاقطار العربية على مقاومتها واعتزمت الوقوف فى وجهها واستبدال نظام الحكم الجمهورى الذى ارتضته الامة فيها بنظام ملكى ، معربين عن تأييدنا المطلق لكل ماترى الحكومة اتخاذه من التدابير لصيانة استقلال البلاد وسيادتها والمحافظة على نظام الحكم الجمهورى فيها)

على أن تلك الدعايات أخذت تتضاءل أمام مشكلة فلسطين التى شغلت العالم العربى بأسره .

والحق أن تحقيق مشروع سوريا الكبرى على هذا الوجه الذى يريده شرق الاردن هو أكثر الاعمال السياسية بعدا عن المنطق وميلا إلى العدوان

فشرق الاردن هـذا قطعة من صحراء الشام كان جزءا من سوريا اقتطعه الانجليز من جسمها ليكون مخفرا لهم فى هـذه الجهات ، ومعبرا لقواتهم إلى العراق والخليج الفارسى . وكان من حق الدولة السورية وفى مكنتها - خصوصا فى السنوات الاخيرة - أن تطالب برد جزء مسلوب من أرضها إليها ، ولكنها لم تفعل حتى الآن ، ونستطيع أن نجمل أسباب هـذا الأحجام فى سببين :

أولا - إن الانجليز يريدون أن يبقى شرق الاردن مخفرا لهم ومعبرا كما هو الآن فلن يسلموه طوعا إلى سوريا ولا تستطيع سوريا أن تنتزعه منهم بقوة السلاح .

ثانيا - أن سوريا أرادت أن تتركه ملجئا ووطنا لبعض ولد الحسين ابن على . وهم قوم لم يعد لهم وطن بعد أن استولى الملك عبد العزيز آل سعود على الحجاز وحرم أى منهم دخوله حفظا للأمن واستبقاءا للنظام .

ومن عجب أن لا يكتفى هؤلاء بهذه المنة فيطالبون بحكم الشام كله لصالح الحكومة البريطانية ويهدرون بذلك ما نال من حرية واستقلال بجهاد ابنائه ، ودماء شهدائه الابطال !!

موقف شرق الاردن من فلسطين

وصلت مشكلة فلسطين إلى ماوصلت إليـــه ودخلت الجيوش العربية فلسطين وأوقعت بالعصابات الصهيونية فى كل مكان ، واشترك جيش شرق الاردن فى تلك المعارك . وتوقفت العمليات الحربية فى الهدنة الأولى وظهر للجميع أن للانجليز وللملك عبد الله أثراً كبيراً فى قبولها ، وقد وصل الوسيط الاولى من قبل هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ ووضع مشروعه الذى قضى بتقسيم فلسطين والذى قدم للعرب واليهود ، ويقضى هذا المشروع على ضم الجزء العربى الى شرق الاردن ، وقد وصف الجميع ذلك المشروع بأنه مشروع بريطانى بحت وضعته وزارة الخارجيه البريطانيه ، وقد اشيع فى ذلك الوقت أن الملك عبد الله وافق على مقترحات الوسيط لولا تدخل الدول العربية وشدة معارضتها ومحاربتها لتلك المقترحات .

وقد اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى يوليه سنة ١٩٤٨ وأرسلت ردها برفض مقترحات برنادوت ، وحرصت اللجنة السياسية على أن تؤكد للكونت أن شرق الأردن متضامن معها فى ذلك الرفض فأرسلت فى ردها نص التصريح الذى أدلى به رئيس وزراء شرق الاردن أمام اللجنة السياسية والذى أذاعته حكومة شرق الاردن قطعا للاشاعات بأنها تنوى ضم أى جزء من فلسطين الى شرق الأردن ونحن ننشر فيما يلى نص ذلك التصريح ليرى القارىء قيمة العهود التى تقطعها حكومة شرق الأردن :

(أعتقد من واجبي أن أقول كلمة عن مقترحات الكونت برنادوت لانه قد تجاوز الحدود بربط مملكة شرق الاردن الهاشمية بمشكلة فلسطين بحجة أنها تقع داخل حدود الانتداب كما حدد ذلك عام ١٩٢٢ وهو زعم كاذب يتمسك به الصهيونيون ويناًدون به على الملأ فى كل مناسبة على الرغم من أن بلادنا اصبحت دولة مستقله ذات سيادة اعترفت دول عديدة باستقلالها كما انها عضو أصلى فى جامعة الدول العربية ، ومشكلة فلسطين هى المعلقة الان فلا يجب أن يزج بمملكة شرق الاردن فى هذه المشكلة أو أن تكره على الاتحاد مع الدولة اليهودية .

وموقفنا واضح اعلنا عنه فى كل مناسبة ولا يمكن أن نسمح باقامة دولة يهودية فى فلسطين كما يجب استبعاد فكرة التقسيم ، وان هدفنا هو التعاون مع البلاد العربية الأخرى فى سبيل تحريرها ، ومتى تحقق هذا الهدف فان تقرير نظام الحكم فيها فى المستقبل سوف يكون من حق شعبها وأن الكلمة الأخيرة ستكون لهذا الشعب وليس لدينا أى هدف غير ذلك وهذا هو موقفنا الذى يمثل رأى جلالة الملك الهاشمى وحكومته وشعبه)

هذا هو عهد ملك وحكومة وشعب شرق الاردن ، ولا يفوتنا أن نذكر فى صدد تلك التصريحات المتناقضة حول مطامع شرق الاردن فى سوريا وفلسطين أن الدول العربية حينما دخلت جيوشها فلسطين لتحريرها فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ قد أرسلت مذكرة جامعة إلى جميع الدول تعرض فيها القضية الفلسطينية منذ كانت ولاية عثمانية الى أن وصلت الى حالتها الراهنه وتبرر فيها ذلك التدخل ، وقد جاء فى البند السابع من تلك المذكرة والتى اشتركت

فيها شرق الاردن كإحدى دول الجامعة العربية مانصه :

(تعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين الذى حجبه حتى الآن الانتداب البريطانى قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم اصحاب الحق فى تزويد بلادهم بالنظام والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم ،وهم وحدهم الذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أى تدخل خارجي من أى نوع كان بمجرد أن يعود إلى البلاد الامن والسلم وحكم القانون وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل مافية أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم)

الملك عبد الله وحكومة فلسطين

كان من المتفق عليه بين دول الجامعة العربية اعلان حكومة فلسطين العربية بمجرد انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ على أن تدخل الجيوش العربية لتطهير البلاد ، ولكن موقف الملك عبد الله المعادى من السيد محمد أمين الحسينى الذى يتزعم الشعب الفلسطيني ويرأس الهيئة العربية العليا الممثلة للسكان العرب قد حال دون اعلان هذه الحكومة. ومعارضة الملك عبد الله وهو عضو فى الجامعة العربية لأى قرار تصدره الجامعة كان ذلك غير ممكن التنفيذ كما ينص الميثاق على أن الموافقة على قرارات الجامعة يجب أن تكون اجماعية ، وقد كثرت الاتصالات بين زعماء العرب والملك عبد الله بهذا الشأن دون جدوى ،وأخيرا استطاعت

الجامعة العربية بعد مجهود شاق من اعلان دستور فلسطين فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨ والذى تنشأ على أساسه حكومة فلسطين المستقلة ، وقد نص ذلك الدستور على أن :

١ — تقام فى فلسطين حكومة مؤقته تمثل المواطنين تمثيلا ديمقراطيا على أساس النسبة العددية للسكان .

٢ — تقوم الحكومة المؤقتة بوضع قانون انشاء جمعية تأسيسية تضع مجالا للمواطنين لاجراء انتخابات حرة عامة .

٣ — تتولى الحكومة المؤقتة الاعمال التشريعة ، وتكون مسئولة عن أعمالها امام الجمعية التأسيسية وتقوم باجراء انتخابات لقيام حكومة شرعية

٤ — يراعى :

— أن فلسطين دولة موحدة ذات سيادة

— ان حكومة فلسطين ديمقراطية ذات سلطة مسئولة أمام هيئة تشريعية . . . الخ .

واعلنت الحكومة الفلسطينية باسم (حكومة عموم فلسطين) برئاسة أحمد حلمى باشا فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ واجتمع المجلس التأسيسى الذى نص عليه الدستور فى غزه فى نفس الاسبوع وانتخب الحاج أمين الحسينى رئيسا له .

أما موقف الملك عبد الله من تلك الحركة المباركة فقد كان موقفا غريباً فقد اعترفت دول الجامعة العربية التى هو عضو فيها بالحكومة الجديدة واعترفت الباكستان وافغانستان بها وتمسك هو بموقفه الذى كشفت عنه حركته الأخيرة ، وقد ظهرت بوادر ذلك عند عقد مؤتمر أريحا الذى سيأتى ذكره .

الملك عبد الله واجتماع اريحا

فوجىء الناس فى اليوم الثانى من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأن مؤتمر عقد فى بلدة أريحا على حدود فلسطين من بعض أنصار الملك عبدالله وعملائه فى فلسطين ، فقد عقدت حكومة شرق الاردن ذلك المؤتمر من بعض اللاجئين البؤساء فى شرق الاردن والمنطقة التى يحتلها الجيش العربى بفلسطين ونظمته تنظيما دقيقا وقد قرر المؤتمر ماياتى :

١ - المناداة بالملك عبدالله ملكا على شرق الاردن وفلسطين

٢ - أن يكون اسم المملكة الجديدة (شرق الاردن وفلسطين) أو (مملكة جنوب سوريا) وذلك كخطوة أولى لتحقيق مشروع سوريا الكبرى .

٣ - تفويض الملك عبدالله فى حل قضية فلسطين بالسلم أو بالحرب .

٤ - أعلان عدم الثقة بالهيئة العربية العليا التى يرأسها الحاج أمين الحسينى لانها لا تمثل شعب فلسطين

٥ - ابلاغ الحكومات العربية أن حكومة غزه حكومة صورية .

٦ - تأليف هيئة تمثيلية جديدة تحل محل الهيئة العربية العليا التى لاتمثل فلسطين .

وقد كان هذا الاجتماع الذى أعدته الحكومة الاردنية يتكون من ألفى شخص من المهاجرين الذين لا يمثلون إلا أنفسهم ، بل ولا يمثلون انفسهم ايضا فهم فى حال من البؤس تقصم الظهر وتشتت الفكر وتذهب بالصواب وما كان يجمل أن يستغل شقاؤهم وحاجتهم إلى معونة شرق الاردن - التى لا تزيد على الخبز القفار - هذا الاستغلال المعيب ، فما هكذا تنتخب الملوك وتقدم التيجان !!!

وقد اندس بين المجتمعين عدد من الشباب المعارض لهذه الفكرة ، وقاموا بمحاولات لتعطيل تلك الحركة ولكنهم أخرجوا من الاجتماع بالقوة ! وعرضت تلك المقترحات على الملك عبدالله الذى وافق عليها (طبعا) ووعد بعرضها على مجلس وزرائه ، وقد سارع أعضاء المؤتمر بارسال برقية إلى سكرتارية هيئة الأمم المتحدة بباريس ، واجتمع مجلس الوزراء الاردنى لدرس مقررات المؤتمر ووافق عليها ، ثم عرضت تلك القرارات على مجلس الأمة فى ١٣ ديسمبر وفيه أقر تلك المقررات باجماع الآراء وتقرر تأليف لجنة لوضع القرار الخاص بتأييد قرارات أريحا ، واتحاد فلسطين وشرق الاردن ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها والتقدم الى الحكومة بطلب تنفيذ هذا القرار - ثم رفع قرار هذا المجلس إلى الملك عبدالله الذى شكر الاعضاء وقال لهم : (لقد حملتمونى عبئا ثقيلا وارجو الله أن يوفقنى لما فيه خير الامة العربية) !!!

وقد استنكرت الدول العربية وعلى رأسها مصر تلك الحركة التى قام بها الملك عبدالله وأعلن جلالة الملك فاروق فى رسالة شفوية إلى ممثلى الدول العربية فى مصر عن تمسك مصر بما سبق أن قررته فى مؤتمر أنشاص

وميثاق الجامعة العربية ، ورد ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية على رأى جلالة الملك فاروق بمشاطرة مصر الرأى فيما اتخذ من قرارات باطلة من غير أصحاب الشأن فى فلسطين

أما حكومة عموم فلسطين فقد اجتمعت فى القاهرة واصدرت بيانا أوضحت فيه زيف هذه الحركة ،واستنكرت قيامها من جماعة لاتمثل فلسطين أقل تمثيل وتمسكت بحقها المستمد من رغبة أهل فلسطين التى تجلت فى الجمعية التأسيسية بغزه والتى تمثل فلسطين حق التمثيل بمنح هذه الحكومة ثقتها بصفتها حكومة لعموم فلسطين وهو ما أقرته الجامعه العربية واعترفت به حكوماتها وبعض الحكومات الصديقة.

والحق أن إجتماع أريحا وبيعته المزعومة للملك عبدالله قد قوبلا فى جميع البلاد العربية بعاصفة من السخط والاستنكار ، ولم يفت أهالى فلسطين المقيمين فيها واللاجئين الى البلاد العربية أن يعربوا عن إستنكارهم أفرادا وجماعات وأن يعربوا عن تمسكهم بحكومة عموم فلسطين و بمقررات الجامعة العربية .

كلمـــة أخـــيرة

لقد اتضح من آخر الأنباء أن الأمانة العامة للجامعة العربية والوفود العربية التى تتجه نحو عمان كلها لا تبغى من شرق الاردن أكثر من التريث فى تنفيذ ماقرر فى اجتماع أريحا السالف الذكر ، على أن التنفيذ نفسه غير ممكن عمليا فى هذا الوقت ، فالقوة الاردنية التى هيأت هذا الاجتماع لا تحتل من فلسطين الا جزءا يسيرا والجيوش العربية قائمة فى بقية الجبهات والحكومات العربية قد أجمعت أمرها على رفض كل نفوذ يريد الملك عبدالله أن يمده إلى البلاد التى تقوم فيها جيوشها . فالأمر ليس تنفيذاً ولكن الذى يجب أن يكون موضع الاهتمام هو مقاصد التوسع التى تظهر من حين إلى حين رغم معارضة أصحاب الشأن فى كل مكان ، فقد رجع الملك عبد الله عن تنفيذ مشروع سوريا الكبرى لأنه لا يستطيع أن ينفذه فى هذا الوقت ، وهو سيرجع أو قد رجع فعلا عن ضم فلسطين لأنه لا يستطيع التنفيذ فى هذا الوقت أيضا . ولكنه لن يرجع أبداً عن أغراضه ومقاصده فى هذا الصدد وهو ينتظر الفرصة المواتية والوقت المناسب . وعلى هذا فان الجامعة العربية تواجه مشكلة حقيقية من ناحيته يجب أن تقف ازاءها موقفا حاسما يضع حدا لهذه المطامع وما وراءها من نفوذ أجنبي حاولت كل الدول العربية أن تتخلص منه وجاهدت فى سبيله السنين الطوال .

ولقد أظهرت هذه الحركة بجلاء ماكان يبيته الانجليز والملك عبد الله من مقاصد وأغراض فيما يخص مسألة فلسطين ، فالانجليز هم الذين أرادوا

التقسيم وأوصوا به مرات عدة وهم الذين وضعوا مشروع برنادوت السالف الذكر، ذلك أنهم يريدون ان تقوم لليهود دولة فى فلسطين تكون شوكة فى جنب الدول العربية، ومعوق لها عن التكتل التام والتخلص من كل نفوذ أجنبي، ولعلهم يستطيعون بسط نفوذهم على دولة اليهود، ولا يريدون من التقسيم ان تقوم دولة عربية مستقلة فى فلسطين بل كل همهم فى هذا الشأن أن يضم مايتبقى للعرب الى شرق الاردن ليعيدهم ذلك الى بسط سيطرتهم على فلسطين

والملك عبدالله راضى بما يرضى به الانجليز فقد وضح أخيراً انه وافق على مشروع التقسيم الذى وضعته لجنة تحرى الحقائق الانجليزية الامريكية فى عام ١٩٤٦ وافضى الى رئيسها فى عمان بموافقته على هذا المشروع فى فبراير سنة ١٩٤٧، وأرسل رسولا له اسمه (يوسف الدجانى) للاتصال باعضاء الهيئة فى امريكا وابلاغهم موافقته على التقسيم. ولم يظهر مشروع برنادوت الا بعد أن وافق الملك عبدالله على ماجاء فيه.

وبعد. فقد تكون الجامعة العربية قد عرفت بمسلك الملك عبدالله هذا الذى أوجزناه أولا تكون، ولكن اكبر الظن انه لم يخف عليها ولكنها عملت على ان تثنيه عما بيته مع الانجليز حفظا لوحدة العرب كما يقولون!

وفى رأينا أن الجامعة العربية قد أخطأت خطأين كبيرين فى سبيل مانحن فيه:

أولهما: انه ما كان يجوز أن تكون مقاطعة شرق الأردن عضوا فى هذه الجامعة وذلك لصفتها الانجليزية ولأنها ليست دولة.

وثانيهما: أنه ما كان يجوز أن تشترك شرق الأردن فى حرب فلسطين لأسباب أهمها تبعيتها للسياسة البريطانية التى خلقت المشكلة. ولا زالت تواليها

بأسباب التصعيب والتعقيد، ولأنها بلا جيش فى حقيقة الأمر، فالقوة التى فيها تابعة للحكومة البريطانية كما قدمنا. وكان من نتيجة ذلك أن الانجليز لما سمحوا لهذه القوة بالاشتراك فى القتال انما سمحوا لها بالحد الذى أرادوه لينفذوا مشروع التقسيم ولا يتجاوزوه، وعلى أن لا تصاب مصالح اليهود الحيوية بسوء، وهكذا أخلى الجيش الأردنى اللد والرملة وترك لليهود أن يعملوا فيها ما شاءوا من النهب والسلب والتقتيل وتشريد أهل هذه المنطقة شر تشريد.

وهكذا قبل الملك عبد الله الهدنة الأولى التى أمر بها الانجليز والعرب منتصرون فى كل ميدان وكادوا فى جميع الجبهات أن يطبقوا على تل أبيب وقد قبلت الجامعة العربية هذه الهدنة مسايرة للملك عبد الله حفظا لوحدة الصفوف كما يقولون!

أما بعد: فالحق أن المشكلة التى تواجه الدول العربية فى هذه الناحية من البحر الابيض المتوسط ليست مشكلة فلسطين وحدها، بل مشكلة شرق الأردن أيضا، فاذا كان عليهم أن يطهروا فلسطين من الصهيونية الباغية فعليهم كذلك أن ينقذوا شرق الاردن من التبعية الانجليزية ليرد مبرءا بما أصابه لأصحابه السوريين. وبقاء شرق الأردن فى وضعه الحالى يلحق الضرر بما حوله ويعرض مصالحهم للبوار. ويجعل الجمهوريتين الناشئتين سوريا ولبنان فى خطر دائم لا على مصالحهما فحسب بل وعلى كيانهما فى التصميم.

ولقد ظهرت فى الايام الأخيرة حركة مباركة بين رجال شرق الأردن الاحرار وشبابها المثقفين تهدف إلى تخليص هذه البلاد من النفوذ الانجليزى

وتغيير أوضاعها القائمة التى تعمل لصالحه، فقد جاء فى الأنباء أن لفيفاً من المتعلمين الأردنيين قد أرسلوا مذكرة إلى رئيس حكومة شرق الأردن ورئيس مجلسها النيابى تتضمن ما يلى :

أولا : استنكار مقررات أريحا

ثانيا : المطالبة باستئناف القتال فى فلسطين

ثالثا : العمل على اجلاء القوات البريطانية عن شرق الأردن التى أصبحت وكر للاستعمار البريطانى فى البلاد العربية وحصنا منيعا يصونه من وثبات العرب وثوراتهم فى وجه الجور .

رابعا : تعديل الدستور ليصبح ديمقراطيا والغاء العاصمة البريطانية عمان .

ولم تلق هذه المذكرة قبولا بطبيعة الحال بل تعرض مقدموها لكثير من عسف السلطات وأبعد بعضهم إلى القرى النائية على الحدود منفيين .

وقد أثارت هذه الاعمال التعسفية ثائرة الاحرار الاردنيين المبعدين عن بلادهم فارسلت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الاحزاب الاردنية برقية إلى الملك عبدالله وهى لا تعترف به حاكما على شرق الأردن وتخاطبه بلقب (شريف) وهو اللقب الذى اتخذه أفراد أسرة الحسين لانفسهم حين كانوا فى وطنهم الحجاز وقد جاء فى هذه البرقية «إن الشباب العربى الأردنى أقدم على مجابهتكم بقلوب ملؤها الرجولة والتضحية» وأرسل الأردنيون بسوريا احتجاجا إلى رئيس وزراء شرق الأردن . وفى المجلس النيابى قام فريق من النواب واحتجوا على أعمال العسف مع الاحرار فرد عليهم رئيس الوزراء بأن هذا ما أمر به الملك ! ! وتلقى الدكتور صبحى أبو غنيمه زعيم الوطنيين

المناهضين لعبد الله بن الحسين وحكمه ما يفيد اجماع رأى الكثيرين من أقطاب فلسطين وشرق الاردن على عقد مؤتمر يقررون فيه أن يطلبوا الى الملك عبد الله أن يترك شرق الاردن لأهلها .

وهذه الحركة التحريرية ستلقى مقاومة شديدة من الانجليز المستعمرين ومن عملائهم فى شرق الاردن شأنها فى ذلك شأن كل حركة للنهوض والبعث والتحرير قامت أو تقوم فى كل بلد يستغلها الاجنبى ويساعده بعض أبنائه المنتفعين . ولكن العقبى دائما فى صالح النهوض وفى جانب الاحرار المجاهدين

ولا شك عندنا ان هذه الحركة ستؤتى ثمارها بما يحقق لهذه البلاد ما ترجوه من حرية وكرامة واستقلال .

أهم المراجع

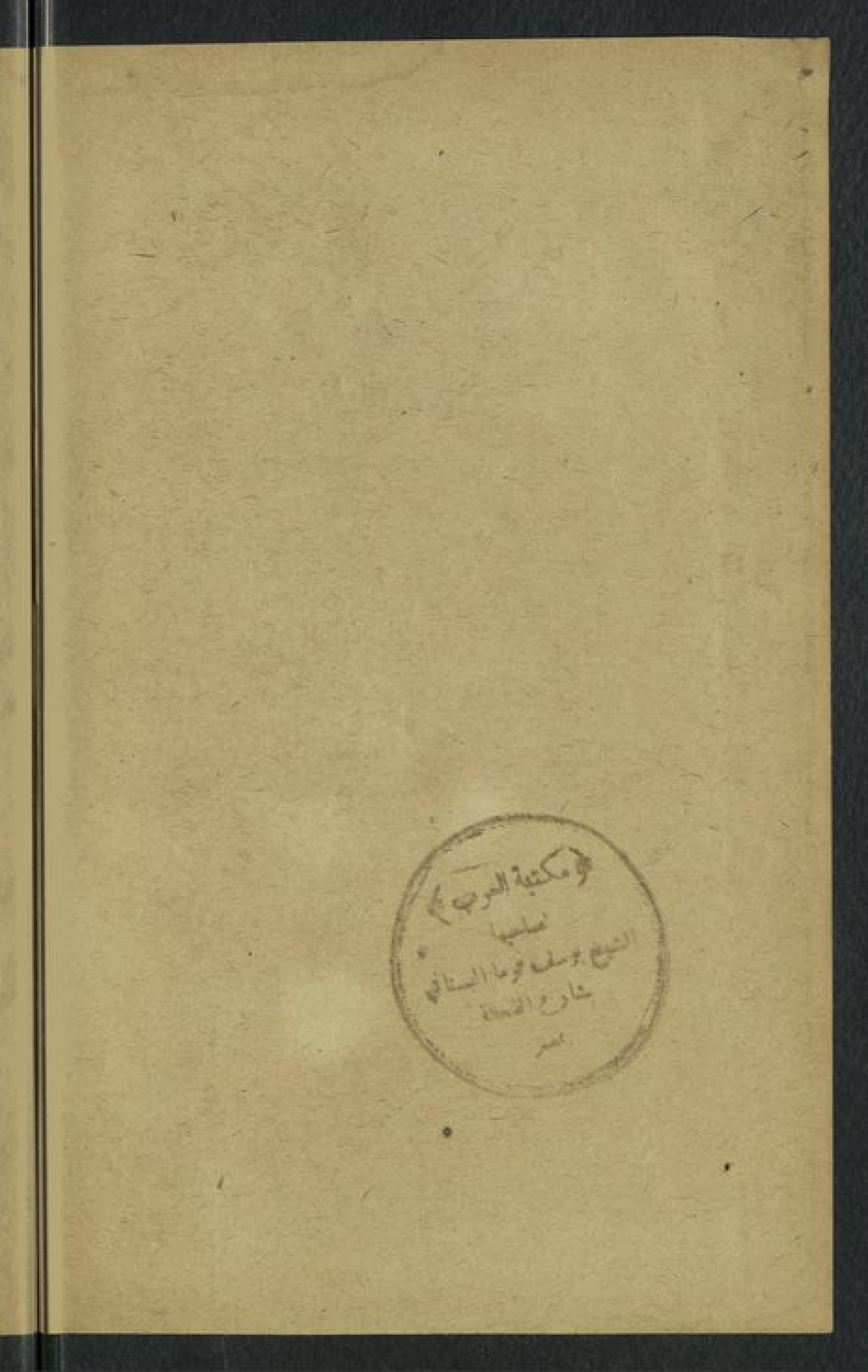
الثورة العربية الكبرى — للاستاذ أمين سعيد

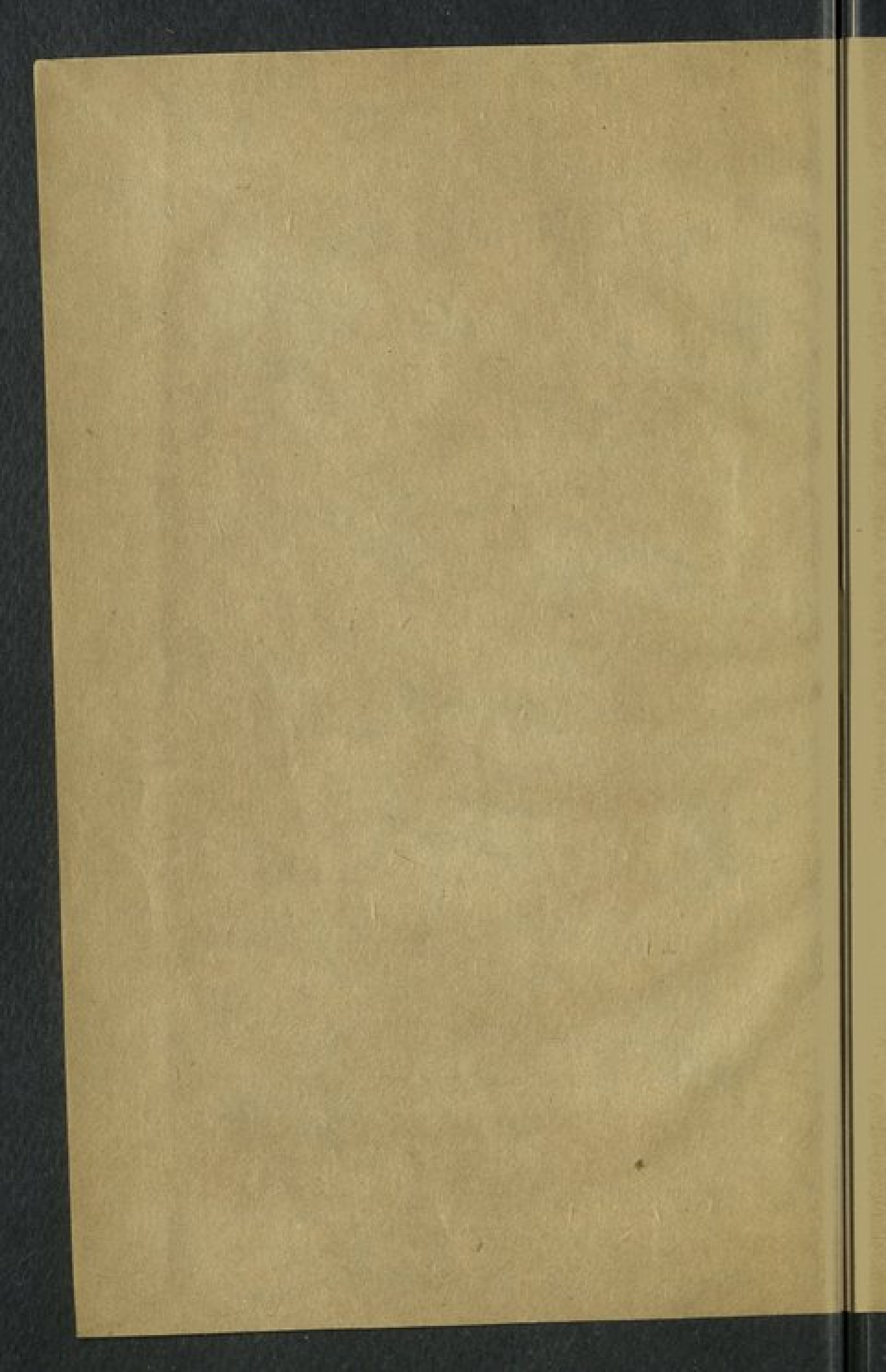
الدول العربية فى منظمة الامم المتحدة — » شاكر الدبس

القضية الفلسطينية — للمؤلف

الصحف العربية

فهرست


مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستاني
شارع الفجالة
بمصر




AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت